بيان صادر عن "تجمّع الدستور أولاً"

بيروت 1 تموز 2025

في خضمّ التطورات المتسارعة التي يشهدها لبنان، والتحديات المتراكمة التي باتت تهدّد أسس الكيان ووحدة المؤسسات، يهمّ "تجمّع الدستور أولاً" أن يذكّر اللبنانيين، مسؤولين ومواطنين، بأن لا خلاص للبنان خارج إطار الدولة ومؤسساتها، ولا مستقبل لأي تسوية أو حلّ إلا بالاحتكام إلى الدستور اللبناني، مرجعية الجميع، والذي يشكّل العقد الجامع بين اللبنانيين.

إننا في "تجمّع الدستور أولاً" نرى أن ما يجري من تجاوزات على السيادة والقرار الوطني، ومحاولات فرض أمر واقع بالسلاح أو التعطيل أو الخطاب الطائفي والمناطقي، يشكّل انتهاكاً صارخاً للدستور، وتهديداً مباشراً لما تبقى من مقوّمات الدولة. وإنّ أي مقاربة للملف اللبناني من خارج إطار الشرعية الدستورية ومؤسساتها، إنما تغرق لبنان أكثر في دوامة الانهيار والفوضى، وتزيد من عزلة الوطن وتآكل الثقة الداخلية والخارجية به.

لذلك، يدعو "تجمّع الدستور أولاً" إلى العودة الفورية والجدية إلى الدولة كمرجعيّة وحيدة في كل ما يتصل بالشأنين الوطني والخارجي، ووقف كل أشكال الانفلاش الأمني والسياسي والإعلامي خارج الأطر الرسمية والدستورية.

وفي هذا السياق، وإيماناً بضرورة فتح باب الحل من داخل البيت الوطني، يدعو "تجمّع الدستور أولاً" فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون إلى المبادرة لإجراء مراجعة تنتهي إلى خريطة طريق لإنهاء كل المظاهر الخارجة على سلطة الدولة، ووضع البلاد على سكة التعافي الحقيقي، وإعادة بناء الثقة بين اللبنانيين، بعيداً عن منطق الغلبة والفرض والاستقواء، وتكريساً لفكرة أن الدولة وحدها هي الإطار الحامي للجميع، والضامن الوحيد للحقوق والحريات والتوازنات.

إن تطبيق الدستور لا يحتاج إلى اجتهاد، بل إلى إرادة. وإرادة الحياة والكرامة والعدالة تبدأ بخطوة وطنية جريئة... فهل من يسمع نداء الوطن قبل فوات الأوان؟